



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الخامسة والخمسون بعد المائة

روما، 5-9 ديسمبر/كانون الأول 2016

التطورات في المنتديات التي تهتم ولاية منظمة الأغذية والزراعة

موجز

يحاط المجلس علماً، عملاً بالممارسات المتبعة، بالتطورات الحاصلة في المنتديات الأخرى التي تهتم ولاية منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة). وستُقدم، خلال الدورة الخامسة والخمسين بعد المائة للمجلس، عروض بشأن المواضيع التالية:

- 1 - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- 2 - نتائج المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف)؛
- 3 - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛
- 4 - وضع صك دولي ملزم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛
- 5 - فريق الخبراء العالمي المعني بالزراعة والنظم الغذائية من أجل التغذية - تقرير استشاري: نظم الأغذية والنظم الغذائية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛
- 6 - الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال (نيروبي، من 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول 2016)؛
- 7 - الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

تعرض المواضيع المذكورة أعلاه على المجلس في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة للإحاطة فقط.



mr921

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

1 - دخلت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تم اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2015، حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2016. ولقد أحيط مجلس المنظمة علماً بأخر المعلومات عن مشاركة المنظمة في العملية الخاصة بفترة ما بعد عام 2015 والمفاوضات ذات الصلة بما في ذلك مراحل المشاركة الأولية ولا سيما العمل المتصل بوضع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

2 - وساهمت الأجهزة الرئاسية للمنظمة ولجانها الفنية أيضاً في هيكلية المتابعة والاستعراض من خلال المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المكلف بتوحيد العمليات الدولية لرفع التقارير والقيام بعمليات المتابعة والاستعراض السياسية. واجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يستضيفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للمرة الثانية في يوليو/تموز من هذا العام، وأخذ صنّاع القرارات المشاركين في المنتدى بعين الاعتبار مساهمات المنظمة بشأن إطار الرصد العالمي، بما في ذلك مدخلات الأجهزة الرئاسية واللجان الفنية التابعة لها.

3 - وتشكّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الإطار الأساسي الذي يستخدمه جميع أصحاب المصلحة للبرمجة القطرية ولا سيما لبلورة أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

4 - وسوف تساهم المنظمة بشكل قوي في دعم البلدان في ثلاثة مجالات أساسية وهي: (1) القضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر؛ (2) وتمكين التنمية المستدامة عبر رؤيتها المشتركة لاستدامة الأغذية والزراعة؛ (3) ومواجهة تغيير المناخ على نحو مسؤول وفعال. كما ستوفّر المنظمة المساعدة في مجال السياسات فضلاً عن مساندة البلدان في رصد أهداف التنمية المستدامة مع توسيع نطاق المسؤوليات الخاصة برفع التقارير المرحلية على المستوى العالمي.

ثانياً - نتائج المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ

5 - عُقد المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف (مؤتمر الأطراف) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (الاتفاقية الإطارية) في مراكش، المغرب خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. كما أنها شكلت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف الذي عمل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس الذي سرى مفعوله في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، بعد أن صادق عليه 55 طرفاً في الاتفاقية الإطارية وهم الأطراف الذين يصدر عنهم بصورة إجمالية 55 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية على الأقل. وشكّل اجتماع مراكش مرحلة انتقالية مهمة من سنوات التفاوض التي أفضت عن اتفاق باريس إلى مرحلة جديدة تتمحور حول التنفيذ. ونجح المؤتمر في أن يظهر للعالم أن تنفيذ اتفاق باريس جارٍ على قدم وساق وأن روحي التعاون المتعدد الأطراف البنّاء في مجال تغيير المناخ مستمر. وستواصل المنظمة دعم البلدان في سعيها قدماً إلى تنفيذ اتفاق باريس.

6 - وبرزت المسائل المتعلقة بالزراعة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي بشكل واضح خلال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية كما يبيّنه إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة (الإعلان) الذي اعتمده مؤتمر الأطراف والذي ينص على ما يلي: "ندعو جميع الأطراف إلى تعزيز ودعم جهود القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي واتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ على الزراعة." ويدعم ذلك الصياغة الواردة في اتفاق باريس وفي الاتفاقية الإطارية لضمان عدم المساس بالأمن الغذائي عند الاستجابة للمتطلبات الناشئة عن تغيّر المناخ. كما يرتبط الإعلان على نحو متين بدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تنطوي عليها.

7 - وبناءً على طلب مجموعة أنصار المناخ العالمية الرفيعة المستوى التابعة للاتفاقية الإطارية، شاركت المنظمة في تنظيم ثلاثة أحداث مواضيعية رفيعة المستوى للعمل على الغابات والمحيطات والزراعة والأمن الغذائي. وساهم كل ذلك في وضع وثيقة النتائج النهائية بعنوان "شراكة مراكش للعمل على تغيّر المناخ" التي تكمل المفاوضات التي أجراها الأطراف وتنطوي على مجالات تركيز إشارية ذات أولوية للعمل سيتم عرضها في عام 2017. وستواصل المنظمة دعم مجموعة الأنصار الرفيعة المستوى والعمل معها على النهوض بشراكة مراكش دعماً للإجراءات التي يتخذها الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف في مجال المناخ.

8 - ويدعو اتفاق باريس إلى تعزيز الشفافية خلال العمل بشكل ملحوظ بما في ذلك لقياس الانخفاضات في الانبعاثات واحتسابها، فضلاً عن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتطوير التكنولوجيات ونقلها. وفي هذا السياق، تمثلت إحدى النتائج الأساسية لمؤتمر مراكش عن المناخ في المضي في صياغة القواعد الخاصة باتفاق باريس أو الدليل التشغيلي له.

9 - وتجدر الإشارة، من بين مجموعة القرارات الواسعة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، إلى النتائج والمبادرات التالية المتصلة بالعمل الذي تقوم به المنظمة من أجل دعم البلدان:

(أ) الشراكة الخاصة بالمساهمة المحددة وطنياً، التي تمثل تحالفاً بين بلدان نامية ومتقدمة ومؤسسات دولية تم إطلاقه في مؤتمر الأطراف وانضمت إليه المنظمة. وستعمل هذه الشراكة على ضمان حصول البلدان على الدعم الفني والمالي الذي تحتاج إليه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الخاصة بالمناخ على وجه السرعة.

(ب) وطُلب من لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً مواصلة انخراطهما في الصندوق الأخضر للمناخ الذي وافق، خلال الاجتماع الثالث عشر لمجلسه، على منح ما لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي لكل بلد لدعم إعداد خطط تكيف وطنية و/أو غيرها من عمليات التخطيط الخاصة بقدرات التكيف الوطنية.

(ج) وفي ما يتصل بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل، أشار مؤتمر الأطراف إلى زيادة تمويل أنشطة التكيف حتى الآن كما جرى تحديده في تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام 2016، وإلى الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود للنهوض بتمويل أنشطة التكيف على نحو ملحوظ بموازاة التشديد على ضرورة تعزيز التوازن بين التمويل المخصص لأنشطة التكيف مع تغيّر المناخ وذاك

المخصص لأنشطة التخفيف من آثاره. وفي هذا الصدد أقر أن عمليات التقييم بقيادة قطرية لاحتياجات التكيف في البلدان النامية ضرورية للنهوض بتمويل أنشطة التكيف، وأن المساهمات المحددة وطنياً والإبلاغات عن التكيف قد تشكل فرصة جيدة لذلك.

(د) وسيتناول إطار جديد على خمس سنوات وُضع في إطار آلية وارسو الدولية المعنية بالخصائر والأضرار، التأثيرات الناجمة عن تغيّر المناخ التي لم تُعالج عبر التكيف المخطط له بما في ذلك التشرّد والهجرة والتنقل البشري إلى جانب الإدارة الشاملة للمخاطر.

(هـ) وقامت البلدان بتشغيل "لجنة باريس المعنية ببناء القدرات" المنبثقة عن اتفاق باريس والرامية إلى معالجة الثغرات والاحتياجات الحالية والناشئة على حد سواء، في مجال تنفيذ أنشطة بناء القدرات في الأطراف من البلدان النامية وزيادة تعزيز جهود بناء القدرات، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان اتساق أنشطة بناء القدرات وتنسيقها في إطار الاتفاقية؛

(و) وأخذت الحكومات، في مجالي المساواة بين الجنسين والمناخ، خطوة مهمة باتجاه تحقيق أهدافها المرتبطة بالتوازن بين الجنسين ووضع سياسات مناخية تراعي المساواة بين الجنسين، عبر الموافقة على برنامج عمل واسع النطاق يشمل المجتمع المدني والأعمال التجارية وغيرها من الجهات.

ثالثاً - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

10- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كويتو، إكوادور خلال الفترة من 17 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وتماشياً مع دورة العقدين (1976 و 1996 و 2016)، شكّل الموئل الثالث المؤتمر العالمي الأول وسيكون الوحيد المعني بالمسائل الحضرية خلال فترة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11- وفي سياق عملية التحضر العالمية الحالية وتوقع وصول نسبة سكان المدن إلى 70 في المائة من سكان العالم بحلول عام 2050، من المتوقع أن تحقّق الوثيقة الختامية للمؤتمر، أي الخطة الحضرية الجديدة، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس عن تغيّر المناخ (المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية) على الصعيد المحلي.

12- وفي حين أن المسودة صفر للخطة الحضرية الجديدة لم تعالج المسائل المتصلة بالأغذية على نحو كاف، سعت المنظمة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى ضمان إدراج الأمن الغذائي والتغذية في الوثيقة التي أصبحت الآن تقرّ بأهمية القيام بما يلي: (1) دمج الاحتياجات الغذائية والتغذية للمقيمين في المدن، ولا سيما الفقراء، في عمليات التخطيط للتنمية الحضرية؛ (2) وتعزيز تنسيق السياسات الغذائية مع سياسات أخرى بشأن الشؤون الحضرية في المناطق الحضرية والريفية؛ (3) والنظر أيضاً في الرابط القائم بين الأغذية والمياه والطاقة¹.

¹ الفقرة 123 من مسودة الخطة الحضرية الجديدة.

13- تندرج التحديات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في المدن ضمن ولاية المنظمة ما يعني أنها في موقع مثالي للتعاون من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومعالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية والروابط القائمة بين الأرياف والمدن من خلال تعزيز نظم الأغذية المستدامة².

رابعاً - وضع صك دولي ملزم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

14- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 القرار 24/59 وأنشأت مجموعة عمل مخصصة غير رسمية مفتوحة العضوية لدراسة إمكانية وضع اتفاق تنفيذ لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (مجموعة العمل). واتفقت مجموعة العمل على سلسلة من التوصيات الواردة في القرار 292/69 الصادر في يونيو/حزيران 2015 من أجل وضع اتفاق تنفيذ لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وأدى هذا القرار إلى إنشاء لجنة تحضيرية مكلفة بتقديم توصيات موضوعية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عناصر مشروع نص لصك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بحلول نهاية عام 2017.

15- وتنظر اللجنة التحضيرية في "مجموعة خيارات 2011" التي جرى تحديدها في ملحق القرار 231/66 أي: الموارد الوراثية البحرية، بما يشمل المسائل المتعلقة بتقاسم المنافع، واتخاذ تدابير من قبيل أدوات الإدارة لكل منطقة، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

16- وعُقدت الدورتان الأولى والثانية للجنة التحضيرية في نيويورك خلال الفترة من 28 مارس/ آذار إلى 8 أبريل/ نيسان 2016 ومن 26 أغسطس/ آب إلى 9 سبتمبر/أيلول 2016 على التوالي. ونظرت الدورتان في أهداف الصك الدولي الملزم قانوناً ونطاقه إلى جانب علاقته مع صكوك أخرى وهُج ومبادئ توجيهية فضلاً عن عناصر "مجموعة خيارات 2011". وأطلقت الدورة الثانية للجنة التحضيرية مجموعة عمل غير رسمية جديدة معنية بالمسائل المشتركة.

17- وبالنسبة إلى الصك الدولي، يمكن لنطاق هذه المشاورات أن يؤثر على الإدارة العالمية لمصايد الأسماك في مناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وبصورة خاصة، سيسفر الصك الدولي الملزم قانوناً عن آثار مهمة بالنسبة إلى الصكوك والتدابير المؤسسية القائمة على غرار الأجهزة الإقليمية المعنية بمصايد الأسماك، وكذلك على "حرية" الصيد في أعالي البحار والأبحاث العلمية البحرية والتراث المشترك للبشرية.

² الفقرات 95 و164 و165 و171 ومسودة الخطة الحضرية الجديدة.

خامساً - فريق الخبراء العالمي المعني بالزراعة والنظم الغذائية من أجل التغذية - تقرير استشاري: نظم الأغذية والنظم الغذائية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

18- التقرير الاستشاري: أُطلق تقرير نظم الأغذية والنظم الغذائية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الصادر عن فريق الخبراء العالمي المعني بالزراعة والنظم الغذائية من أجل التغذية في مقر المنظمة في 23 سبتمبر/أيلول 2016. وأعدّ التقرير في عام 2015، بتكليف من فريق الخبراء الذي يمثل مجموعة مستقلة من الخبراء البارزين والملتزمين بمعالجة التحديات العالمية الماثلة أمام الأمن الغذائي والتغذوي، وهو ينظر في التحديات المتنوعة التي يواجهها صنّاع القرارات في سعيهم إلى ضمان نظم غذائية صحية ومغذية في السنوات القادمة من خلال جملة طرق منها اتخاذ الإجراءات والاستثمار في إنشاء نظم غذائية تعزز الصحة وتتيح نظاماً غذائياً عالية الجودة. ويلقي التقرير الضوء على أن 3 مليارات من الأشخاص في 193 بلداً يتبعون نظاماً غذائياً منخفضة الجودة مما يساهم في بلوغ نتائج تغذوية وصحية سيئة بموازاة إبطاء وتيرة التقدّم الاقتصادي والتنموي. ويتيح التقرير للحكومات وصانعي القرارات دليلاً لتغيير مساهمهم من خلال اتخاذ الإجراءات والاستثمار في إنشاء نظم غذائية تعزز الصحة وتتيح نظم غذائية عالية الجودة.

19- وفي ظل عدم اتخاذ إجراءات فورية، من المتوقع أن يتدهور الوضع خلال السنوات العشرين القادمة بسبب تمحور محركات كبيرة للتغيير، مثل النمو السكاني وتغيّر المناخ والتحصّر، حول نظم الأغذية. وبغياب تغييرات ملحوظة في السياسات والاستثمارات بحلول 2030، سيكون عدد الذين يعانون من الوزن الزائد والبدانة قد ارتفع من 1.33 مليار شخص في 2005 إلى 3.28 مليار شخص، أي ثلث عدد السكان العالمي المتوقع. وهذا مصدر خوف كبير نظراً إلى أنه ما من بلد تمكّن حتى اليوم من عكس وتيرة البدانة متى بدأت تنتشر.

20- ويدعو التقرير الحكومات والجهات المانحة والشركاء العالميين إلى وضع نظم الأغذية في صلب الإجراءات العالمية بما فيها أهداف التنمية المستدامة. ويؤرّ هذا التقرير المهم فرصة مواتية لتنهض المنظمة بجهودها الرامية إلى مساعدة البلدان على تعزيز نظم الأغذية التي تراعي التغذية وتحسينها باعتبارها الحل المستدام للجوع وسوء التغذية.

سادساً - الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعّال (نيروبي، من 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأوّل 2016)

21- سيُعقد الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعّال في نيروبي، كينيا خلال الفترة من 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأوّل 2016. وإن المنظمة عضو في المجموعة الأساسية التابعة للشراكة والمعنية بالتحضير لاجتماع الجلسة العامة بشأن "التعاون الإنمائي الشامل والفعال - الدروس المستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي". كما إن المنظمة تساهم، بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحكومتى ألمانيا وإندونيسيا، في تنظيم حدث جانبي بعنوان "شراكات من أجل التنمية الشاملة في المستقبل".

22- ويرمي الاجتماع الرفيع المستوى الثاني إلى القيام بما يلي: تقييم تنفيذ مبادئ الفعالية الإنمائية والالتزامات الخاصة بها؛ وتوفير حيزٍ للتعلّم عن الفعالية الإنمائية وعرض أمثلة ناجحة على ذلك؛ وتحديد نُهج مبتكرة للتنمية المستدامة يمكن النهوض بها؛ وتمكين الشراكة العالمية من المساهمة على نحو فعّال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا. وستساعد الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي القائمة على عملية تشاركية، على تحديد كيف يمكن للجهات الفاعلة الموجودة والجديدة في مجال التنمية أن تقيم شراكات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما بالنسبة إلى الهدف 17 بشأن "عقد شراكات لتحقيق الأهداف" الذي يركّز صراحةً على التعاون في مجال التنمية.

سابعا - الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

23- سيتناول الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (كانكون، المكسيك، 4-17 كانون الأول/ديسمبر 2016)، ضمن جملة أمور، مسألة تعميم التنوع البيولوجي وإدراجه في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. وإن المكسيك، بوصفها البلد المضيف، ستعقد خلال الفترة من 2 إلى 3 ديسمبر/كانون الأول 2016 جزءاً رفيع المستوى سيركز على نفس المسألة.

24- ومن المتوقع أن يعتمد الجزء الرفيع المستوى إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية³. ويشدد الإعلان على الدور الهام الذي يؤديه التنوع البيولوجي في تقديم حلول للتنمية الملحة والتحديات المجتمعية التي يواجهها العالم حالياً. ومن جهة أخرى، يعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية التي تطال التنوع البيولوجي جراء تدهور وتجزؤ النظم الإيكولوجية، والتغيرات غير المستدامة في استخدام الأراضي والتلوث، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وغير ذلك من العوامل. ويدعو الإعلان إلى تعميم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات، وإلى اعتماد نُهج متكاملة وإلى الحد من البصمة البيئية العالمية. كما يشجع الإعلان "التعاون الوثيق وأوجه التآزر فيما بين المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للسياحة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومنظمات أخرى ومبادرات وعمليات دولية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي".

25- وقد ساهمت المنظمة خلال المرحلة التحضيرية وستساهم خلال الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف والجزء الرفيع المستوى من خلال تقديم المشورة والعروض الرئيسية وإسهامات ومساهمات محددة بشأن القضايا ذات الصلة بالأغذية والزراعة. ويتيح الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف والجزء الرفيع المستوى فرصة هامة للمنظمة لعرض دور القطاعات الزراعية في إدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بطريقة مستدامة، مع مراعاة مختلف وظائف النظم الإيكولوجية التي تدعم الإنتاج الزراعي. كما يتيح الاجتماع فرصة للمنظمة لتعزيز التحالفات الاستراتيجية لغرض استدامة نظم الأغذية والزراعة، ولتقديم المنظمة كمنبر محايد للحكومات للتفاوض والاتفاق على السياسات العالمية اللازمة لإدراج التنوع البيولوجي في الأغذية والزراعة.

³ <https://www.cbd.int/conferences/2016/cop-13-hls/documents>